E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1995/43
21 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥
جنيف، ٢٦ حزيران/يونيه - ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة

موجز دراسة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٥

موجز

أضحت الاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مندمجة على نحو متزايد في الاقتصاد العالمي من خلال التدفقات التجارية وتدفقات عوامل الانتاج والتكنولوجيا. ومع ذلك استطاعت هذه الاقتصادات تحمل الأثر المعاكس الناتج عن الكساد الذي أصاب الاقتصاد العالمي في مطلع التسعينات، وحققت في عام ١٩٩٣ معدل نمو بلغ ٧,٢ في المائة في المتوسط، مقارنة بمعدل نمو الاقتصاد العالمي البالغ ١,٢ في المائة. وواصل أداؤها من حيث النمو تحسنه في عام ١٩٩٤ فارتفع إلى ٧,٧ في المائة، فيما أصبح أكثر وضوحا الاتجاه نحو تضييق فجوة التفاوت بين المجموعات الفرعية للبلدان.

وتبدو الآفاق مشرقة بالنسبة لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ إذ يتوقع أن تبلغ معدلات النمو ٧,٥، و ٧ في المائة على التوالي. ويدعم هذه الاسقاطات المتفائلة عدد من العوامل يشمل مواصلة أو تسريع الاصلاحات في مجال السياسة العامة التي تركز تركيزا قويا على إزالة القيود وتحرير الاقتصاد والانفتاح؛ ونمو قوة الأسواق المحلية والعلاقات التجارية والاستثمارية الأقاليمية؛ واعتماد إجراءات إعادة الهيلكة لزيادة قدرة الصادرات على المنافسة.

* E/1995/100.

120595 120595 95-11811

وستستفيد المنطقة أيضا من بعض التطورات الخارجية التي حدثت مؤخرا، مثل اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وقيام منظمة التجارة العالمية، وانتعاش الاقتصاد العالمي (الذي يقدر أن ينمو بمعدل ٣ في المائة في عام ١٩٩٥، و ٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٦) مما يتوقع أن يعطي دفعا لصادرات المنطقة. بيد أن هناك ما يدعو إلى الشعور ببعض القلق. فقد يؤدي ارتفاع الطلب المحلي على رأس المال في البلدان الصناعية في أعقاب الانتعاش المعزز، وكذلك الارتفاع الأخير في أسعار الفائدة في بعض الأسواق المالية الرئيسية، إلى زيادة كلفة الحصول على رأس المال أو إلى التقليل من توفره في الأسواق الدولية. وستضار بلدان كثيرة تعتمد على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من اتجاه هذه المساعدات إلى التباطوء، نظرا للقيود الهيكلية التي تعاني منها في الوصول إلى رأس المال الخاص.

والقطاع المالي هو أحد مجالات السياسة الداخلية التي شهدت إصلاحات واسعة النطاق خلال السنوات الأخيرة. وتحتوي دراسة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والميحط الهادئ لعام ١٩٩٥ على تحليل لهذه الإصلاحات وأثرها. وتتعلق معظم الإصلاحات بتقليل الحواجز أمام دخول المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، ورفع القيود على أسعار الفائدة، وتخفيض أو إلغاء برامج الإقراض الموجه؛ وتشجيع الأسواق والأدوات المالية الجديدة؛ وقواعد الحيطة المالية؛ والتحرير المالي الخارجي. وهذه الإصلاحات تبشر بزيادة فعالية الخدمات المالية، وتطرح في الوقت نفسه تحديات جديدة في مجال السياسة العامة، لا سيما فيما يتعلق بالمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي في مواجهة التدفقات الرأسمالية الدولية المتقلبة.

ورغم سرعة وتيرة النمو الاقتصادي، لا تزال المنطقة مثقلة بشواغل اجتماعية عديدة، وتستعرض هذه الدراسة الموارد المخصصة للضمان الاجتماعي الذي تكفله التشريعات، إلى جانب بعض الأشكال الأخرى للموارد العامة والخاصة. ويوضح الاستعراض أن قطاعا واسعا من الفئات الفقيرة والضعيفة يظل غير مشمول.

وفي ضوء التحليل المفصل الوارد في هذه الوثيقة وفي الدراسة، قد يرغب المجلس في التوصية بإجراء دراسات متابعة في المجالات التالية: (أ) إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية بعد اختتام جولة أوروغواي؛ (ب) الترتيبات الرامية إلى المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي في مواجهة تقلب التدفقات الرأسمالية الدولية المتقلبة؛ (ج) الخيارات المتعلقة بتوسيع نطاق تغطية نظم الضمان الاجتماعي، بهدف استكشاف فرص التعاون الإقليمي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - التطورات الاقتصادية العالمية ومنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١ - ١١	٤
ثانيا - أداء الاقتصاد الكلي والسياسات	١٢ - ٢٢	٦
ثالثا - التجارة الدولية وميزان المدفوعات	٢٣ - ٣٣	١٤
رابعا - اصلاح القطاع المالي وتحريره	٣٤ - ٥١	١٧
خامسا - الضمان الاجتماعي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٥٢ - ٦٢	٢١

أولا - التطورات الاقتصادية العالمية ومنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١ - يتزايد باطراد ارتباط الاقتصادات النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالاقتصاد العالمي من خلال التدفقات التجارية والاستثمارية وتدفقات القروض والتكنولوجيا واليد العاملة. وتبلغ حصة هذه الاقتصادات من إجمالي الناتج المحلي العالمي ١٠ في المائة، ومن التجارة العالمية حوالي ١٥ في المائة، ولها حصة مماثلة من إيرادات السياحة في العالم، كما تقدر التحويلات المالية التي تتلقاها من الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم بثلث مجموع التحويلات المالية العالمية. وتوفر إيرادات السياحة والتحويلات المالية التي تساوي بلايين الدولارات، دعما له أهميته بالنسبة لميزان المدفوعات ولنمو الدخل المحلي. ولقد برزت البلدان النامية في المنطقة، كمجموعة، بوصفها أهم متلق لتدفقات رأس المال الخاص والقروض الذاهبة إلى جميع البلدان النامية في السنوات الأخيرة (إذ تلقت على سبيل المثال ٥٧ في المائة من التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية في عام ١٩٩٢). ويصاحب هذا الاستثمار والائتمان تدفق مدخلات تكنولوجية كبير.

٢ - وكما هو مبين أعلاه، من المرجح أن تزداد درجة اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي. وعقب الاصلاحات الاقتصادية التحريرية وتدابير فتح الأسواق، أخذ معظم بلدان المنطقة يتجه نحو المشاركة بدرجة أكبر في التقسيم الدولي للعمل. ويتوقع أن يضيف تنفيذ الاتفاقات التي انتهت إليها جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وإنشاء منظمة التجارة العالمية زخما جديدا إلى هذه العملية. ولا بد أن تنطوي زيادة الاندماج هذه على زيادة القابلية للتأثر بالتطورات العالمية في مجالات مثل نمو الانتاج والطلب، والتجارة وأسعار الفائدة وتدفقات رأس المال.

٣ - يمر الاقتصاد العالمي بفترة صعبة منذ عام ١٩٩٠. فلقد أصاب معظم البلدان الصناعية كساد شديد، ترافق مع اخفاض ناتج الاقتصادات ذات التخطيط المركزي سابقا. ونتيجة لذلك انخفض معدل النمو العالمي فبلغ أدنى مستوى له وهو ٠,٤ في المائة في عام ١٩٩١، ولم يتعاف إلا على نحو تدريجي مسجلا نسبة نمو قدرها ٠,٧ في المائة في عام ١٩٩٢، و ١,٢ في المائة في عام ١٩٩٣، و ٢,٢ في المائة في عام ١٩٩٤، أما في عام ١٩٩٥ فثمة تفاؤل أكبر، إذ يتوقع أن يبلغ معدل النمو ٣ في المائة.

٤ - وإحدى السمات المميزة للكساد الأخير، والانتعاش الذي أعقبه، هي اختلاف زمن مرور البلدان الصناعية المختلفة بهاتين المرحلتين. بيد أن جميع البلدان الصناعية باستثناء اليابان (التي لم تشهد إلا انتعاشا خفيفا)، حققت بحلول عام ١٩٩٤ انتعاشا قويا.

٥ - وفي حين ترافق الكساد في البلدان الصناعية مع انخفاض حاد في ناتج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال إلى نظام السوق الحرة، واصلت البلدان النامية نموها. وعلى وجه التحديد، نمت اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بمعدلات أكبر في المتوسط من معدلات النمو

العالمي ككل ومعدلات نمو البلدان النامية كمجموعة. ففي عام ١٩٩٣ مثلا، بلغ متوسط معدل النمو في البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أكثر من ٧ في المائة في حين بلغ نمو الناتج العالمي ١,٢ في المائة، وناتج البلدان النامية كمجموعة ٥ في المائة. وبحلول عام ١٩٩٤، بدأت بعض اقتصادات شرق أوروبا التي تمر بمرحلة انتقالية تعكس الاتجاه السابق نحو انخفاض الناتج. ومع أن اقتصادات الاتحاد الروسي ومعظم أعضاء كمنولث الدول المستقلة الآخرين لا تزال تشهد تدهورا في الناتج، فقد كان انتعاش الاقتصادات الصناعية المرتكز على قاعدة أكثر اتساعا وتخفيف تقلص الانتاج في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومع استمرار تحسن أداء البلدان النامية هو الأساس الذي قامت عليه زيادة نمو الاقتصاد العالمي في عام ١٩٩٤ وفتح آفاقا أفضل لعام ١٩٩٥.

٦ - وكذلك عانى نمو التجارة العالمية خلال فترة الكساد في مطلع التسعينات. فقد بلغ معدل نمو حجم التجارة العالمية ما متوسطه ٥,١ في المائة في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣، بعد أن حقق ٦,٤ في المائة في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠. وكان أحد العناصر الهامة لنمط نمو التجارة العالمية هو حدوث هبوط في معدلات نمو الواردات في الاقتصادات السوقية متقدمة النمو. ولقد بلغت هذه المعدلات ١,٣ في المائة في المتوسط في عام ١٩٩٣، في الوقت الذي كانت فيه بلدان عديدة تشهد تقلصا شديدا في الواردات (سجل الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال انخفاضا في الواردات قدره ٤ في المائة). ومن بين الظروف الأخرى المعاكسة لحالة التجارة العالمية من وجهة نظر البلدان النامية، استمرار هبوط أسعار السلع الأولية في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣، وتدهور شروط تبادلها التجاري.

٧ - وفي عام ١٩٩٤، بدا أنه جرى التغلب على هذه العناصر المعاكسة للتجارة العالمية، وفقا لما تشير إليه تقديرات نمو التجارة العالمية التي بلغت أكثر من ٧ في المائة، ونمو واردات البلدان الصناعية بنسبة مئوية مماثلة، وارتفاع مؤشر أسعار السلع غير الوقودية بنسبة تكاد تبلغ ١٤ في المائة. كذلك أعطى اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وإنشاء منظمة التجارة العالمية دفعة إضافية عززت الثقة، وحسّنت آفاق التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية، التي يفترض أن تتمكن البلدان النامية في المنطقة من الاستفادة منها أيضا.

٨ - ولا يزال الوضع المالي في العالم مؤاتيا بوجه عام للبلدان النامية. فلقد انخفضت أسعار الفائدة إلى أدنى مستويات لها في العقود الماضية، مما ساعد على تخفيف أعباء الديون وتمويل القروض الجديدة. كما تسارعت وتيرة تدفقات رأس المال الخاص باتجاه البلدان النامية، لا سيما عن طريق القروض المضمونة بسندات والاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أنه سجل في عام ١٩٩٣ انخفاض حاد بلغت قيمته ١٠ مليارات دولار في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، مقارنة بمستوى عام ١٩٩٢، مما أثار قلقا جديا لدى أقل البلدان نموا وغيرها من مجموعات البلدان النامية المتضررة.

٩ - وفي عام ١٩٩٤ مع تزايد قوة الانتعاش في البلدان الصناعية، وعودة خطر التضخم إلى الظهور، جرى تشديد السياسة النقدية، واشتد التنافس على الموارد المتاحة من رأس المال، وأخذت أسعار الفائدة

في الارتفاع. وهكذا أخذت تتبدل الشروط التي كانت البلدان النامية تتمتع في ظلها بإمكانية الوصول بسهولة إلى مصادر رأس المال في الأسواق الدولية. واستمرت حالات العجز الضخم في ميزانيات كثير من البلدان الصناعية، تشكل أحد عناصر سيناريو التنافس في طلب موارد رأس المال الشحيحة، وارتفاع أسعار الفائدة.

١٠ - ويتوقع أن يكون لقيام منظمة التجارة العالمية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وهو أهم أحداث العقد في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية، أثر بعيد على التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وإن النتائج الرئيسية لجولة أوروغواي، كتحرير تجارة المواد الزراعية، وإدخال المنسوجات والملبوسات ضمن نطاق الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، فضلا عن تحرير جميع مجالات تجارة المصنوعات، أن لا تبشر بفتح الأسواق فحسب أمام صادرات البلدان النامية، من خلال الإزالة المنهجية للحواجز التعريفية وغير التعريفية، بل تبشر أيضا بتعريض هذه البلدان إلى درجة أكبر من المنافسة. وكذلك فإن الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات ييسر تدفق رأس المال الأجنبي، وفي الوقت نفسه يضع ضغطا متزايدا على الاقتصادات النامية كيما تحرر صناعات الخدمات لديها وتفتحها للمنافسة الأجنبية. وعلاوة على ذلك، ستواجه هذه البلدان عددا من القيود فيما يتعلق باستعمال بعض أدوات السياسة العامة التي كثيرا ما كانت تستخدم في الماضي لتشجيع تنمية صناعات أو قطاعات بعينها. ومما يمكن ذكره في هذا السياق القيود على استعمال الترتيبات الاستثمارية المتعلقة بالتجارة.

١١ - ولذلك فسيتعين على البلدان النامية في المنطقة أن تعدل سياساتها الاقتصادية الداخلية لكي تتماشى مع المعايير الدولية. ويمكن أن يستدعي هذا الشرط أيضا تغييرا في أنماط التخصص بين البلدان. وبطبيعة الحال سيختلف الأثر المحدد بين بلد وآخر، نظرا لأن الاتفاقات المعقودة في إطار جولة أوروغواي تنص على تنفيذ كثير من الأحكام على مراحل، وعلى أساس فئة المنتجات أو الخدمات ومستوى التنمية في البلدان. ولذلك من المهم للغاية أن يقوم كل بلد من البلدان النامية بإجراء استعراض شامل لأثر الالتزامات السياسية الناشئة على هيكل انتاجه وتخصصه في التجارة العالمية.

ثانيا - أداء الاقتصاد الكلي والسياسات

١٢ - ظلت الاقتصادات النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ نسبيا بمنأى عن التأثر بالانكماش الحاصل في البلدان المصنعة، وكثير من أنحاء المنطقة، وواصلت تحقيق نمو اقتصادي قوي. وفضلا عما تركه النمط غير المتزامن للانكماش في البلدان المصنعة الرئيسية من وقع ملطف، قد تُعزى قدرة المنطقة على تحمل الأثر المعاكس للانكماش إلى ازدياد الأسواق المحلية قوة، والصلات التجارية والاستثمارية داخل الإقليم، وتنافسية صادرات المنطقة، التي باتت الآن تشمل في تنوعها مجموعة صناعات مختلفة.

١٣ - ولقد حسّنت البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ متوسط نموها في عام ١٩٩٤. ولقد قـُدر معدل نموها الموحد بنسبة ٧,٧ في المائة، مقابل ٧,٢ في المائة عام ١٩٩٣ ولولا انتكاس معدل نمو الصين بنسبة ١,٦ في المائة، بعد أن كانت سجلت معدل ١٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٣، لحقق ذلك المعدل مزيدا من الارتفاع. وكما حدث في السنوات السابقة، فإن متوسط أداء النمو في البلدان النامية في المنطقة فاق معدل النمو الاقتصادي العالمي المقدر بـ ٢,٢ في المائة بكثير، ويـُتوقع لهذا الفارق أن يستمر، ولو بهامش أضيق، حيث يتوقع تسارع معدلات نمو الاقتصاد العالمي لتصل إلى ٣ في المائة في عام ١٩٩٥، و ٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٦، في حين يتوقع أن تقل سرعة معدلات النمو في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فتصل إلى ٧,٥ في المائة و ٧ في المائة على التوالي.

١٤ - وتوجد عدة عوامل تؤيد معدلات النمو المسقطة المرتفعة للمنطقة خلال السنتين القادمتين. وسيستمر زخم الإصلاحات المتعلقة بالسياسة التي تشدد تشديدا قويا على إلغاء الضوابط التنظيمية، والتحرير والتوجه الخارجي، هذا إن لم تسرع عجلته في أنحاء المنطقة كافة، مما يوفر مناخا مؤاتيا لزيادة الادخار والاستثمار المحليين زيادة مطردة. ومما سيتمم وبكفاءة، ارتفاع الطاقة الانتاجية الناشئة من جراء ذلك، النمو القوي في الطلب الداخلي على سلع وخدمات أرقى جودة من جانب عدد متزايد من المستهلكين الميسوري الحال. ويرجح أن يحافظ كل من التجارة والاستثمار داخل الإقليم على الاتجاه التصاعدي استجابة للتغيرات الناشئة فيما يتعلق بالميزات المقارنة، يدعمهما على النحو الواجب تكثيف التعاون الإقليمي الذي يتجلى في مختلف ترتيبات التعاون الإقليمية ودون الإقليمية. وسيتيح اختتام جولة أوروغواي فرصا جديدة للتوسع في الصادرات. ومع مواصلة الإصلاحات المتعلقة بالسياسة، وازدياد الطلب الداخلي، ستواصل المنطقة اجتذاب حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمية. إلا أن الضغوط التضخمية المحلية المتزايدة، والشواغل البيئية، والاختناقات في الهياكل الأساسية، فضلا عن بعض الوهن الذي يعتري الصادرات بسبب تباطؤ النمو في اقتصادات أمريكا الشمالية، قد تعتبر عوامل لا تزال قادرة على ممارسة تأثير مخفف لأداء النمو في المنطقة (انظر الجدول ١).

الجدول ١ - اقتصادات مختارة من منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: تنبؤات بشأن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم[أ]، ١٩٩٥ - ١٩٩٦[ب]

(النسبة المئوية)

	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		التضخم	
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦
الاقتصادات النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ[ج]	٧,٥	٧,٠	٨,٣	٦,٣
اندونيسيا	٦,٧	٦,٧	٦,٤	٥,٣
باكستان	٦,٨	٦,٤	٨,٠	٧,٠
بنغلاديش	٥,٥	٥,٨	٥,١	٥,٣
تايلند	٨,٥	٨,٦	٥,١	٤,٥
جمهورية كوريا	٧,٥	٧,٠	٦,٧	٥,٩
سري لانكا	٥,٨	٦,٠	١١,٣	٩,١
سنغافورة	٨,٣	٧,٨	٣,٠	٣,٠
الصين	١٠,٥	٨,٩	١٥,٠	٨,٠
الفلبين	٥,١	٤,٠	١٢,٠	١٠,٠
فيجي	٢,٧	---	١,٠	---
فييت نام	٩,٥	١٠,٠	١٠,٠	١١,٠
ماليزيا	٨,٥	٨,٠	٤,٤	٤,٥
نيبال	٤,٥	---	٧,٠	---
الهند	٥,٨	٦,٠	٩,٠	٨,٠
هونغ كونغ	٥,٤	٥,٣	٧,١	٦,٩
الاقتصادات المتقدمة النمو في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٢,٥	٢,٩	٠,٨	١,٣
استراليا	٤,٠	٣,٠	٢,٥	٣,٥
نيوزيلندا	٤,٠	٣,٢	٢,١	١,٨
اليابان	٢,٤	٢,٩	٠,٧	١,١

المصادر تقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ الأمم المتحدة، التوقعات العالمية على أساس مشروع لينك، Project LINK (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤)؛ ومصادر وطنية.

حواشي الجدول

(أ) تشير الأرقام إلى التغييرات في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك باستثناء فيجي، التي استخدم بشأنها معامل امتصاص التضخم في حساب الناتج المحلي الإجمالي.

(ب) تتعلق التوقعات الخاصة بالبلدان بالسنة المالية فيها، على النحو التالي: السنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤ = ١٩٩٣ بالنسبة للهند؛ السنة ١٩٩٢/١٩٩٣ = ١٩٩٣ بالنسبة لباكستان وبنغلاديش ونيبال.

(ج) استنادا إلى البيانات فيما يتعلق بـ ٢١ بلدا ناميا (بما فيها مقاطعة تايوان الصينية) تضم ما يزيد عن ٩٥ في المائة من سكان المنطقة؛ حسب الناتج المحلي الإجمالي وفقا لأسعار السوق بدولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠، كعوامل ترجيح لحساب معدلات النمو في المنطقة.

١٥ - ولقد تحقق أداء النمو الرائع في البلدان النامية التابعة للمنطقة في عام ١٩٩٤، مع معدل تضخم تقديره ٩,٩ في المائة مقابل معدل ٧,٣ في المائة في عام ١٩٩٣. ولقد لقي استقرار الاقتصاد الكلي ترحيبا واسعا باعتباره أحد إنجازات السياسات الإنمائية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ولذا، كان من دواعي القلق إلى حد ما أن يشهد العام الماضي ارتفاعا ملموسا في متوسط معدلات التضخم. ولئن كان التفسير الرئيسي لهذا الارتفاع يكمن في قفزة التضخم المفاجئة في الصين من ١٣ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٢١ في المائة في عام ١٩٩٤، فإن عددا من البلدان الأخرى شهد أيضا زيادة هامة في معدل التضخم، ومنها الهند، وباكستان، وسري لانكا، وفييت نام التي سجلت كلها معدلات تضخم ذات رقمين. وإذا استثنينا الصين، يبقى متوسط معدل التضخم في البلدان النامية في المنطقة، البالغ ٦,٣ في المائة في عام ١٩٩٤، أعلى بنقطة واحدة في المائة من معدل عام ١٩٩٣.

١٦ - وكما كانت الحال في الماضي، تابعت معدلات النمو الاقتصادي التباين في عام ١٩٩٤ بين مختلف مجموعات الاقتصادات في المنطقة (انظر الجدول ٢). إلا أنه بات من الممكن في عام ١٩٩٤ ملاحظة اتجاه أوضح نحو تقارب معدلات نمو مختلف الاقتصادات، بالنسبة للماضي القريب. وهكذا، في حين لم يرتفع معدل نمو اقتصادات كل من شرق آسيا وجنوب شرقيها في عام ١٩٩٤ إلا بنسبة هامشية في المتوسط، سجلت اقتصادات كل من جنوب آسيا وأقل البلدان نموا تحسنا بمقدار نقطة كاملة في المائة تقريبا.

الجدول ٢ - اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، النمو والتضخم، ١٩٩١-١٩٩٤

(النسبة المئوية)

		الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم[أ]			الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم[أ]
أقل البلدان نموا			البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ				
بنغلاديش	١٩٩١	٣,٤	٧,٢	بابوا غينيا الجديدة	١٩٩١	٩,٥	٦,٩
	١٩٩٢	٤,٢	٤,٣		١٩٩٢	٨,٥	٤,٤
	١٩٩٣	٤,٥	١,٩		١٩٩٣	١٤,٤	٥,٠
	١٩٩٤	٥,٠	----				
بوتان	١٩٩١	٥,٤	١١,٨	تونغا	١٩٩١	٥,٤	١٣,٣
	١٩٩٢	٤,٥	١٦,٠		١٩٩٢	٣,٥	٨,٥
	١٩٩٣	٥,٠	٧,٨		١٩٩٣	٢,٨	٣,٢
توفالو	١٩٩١	١١,٤	٧,٩	جزر كوك	١٩٩١	٢,٠	٤,٦
	١٩٩٢	٨,٩	٢,٢		١٩٩٢	١١,٠	٤,١
	١٩٩٣	٨,٧	١,٥		١٩٩٣	١,٢	----
جزر سليمان	١٩٩١	٣,٢	١٥,١	فيجي	١٩٩١	٠,٧	٦,٥
	١٩٩٢	٨,٢	١٠,٧		١٩٩٢	٢,٩	٤,٩
	١٩٩٣	٦,٠	٥,٩		١٩٩٣	٢,٠	٥,٢
					١٩٩٤	٣,٢	----
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٩٩١	٤,٠	١٣,٤				
	١٩٩٢	٧,٠	٩,٨				
	١٩٩٣	٤,٠	٧,٠	جمهوريات آسيا الوسطى[ج]			

		الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم[أ]			الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم[أ]
ساموا	١٩٩١	١,٦-	١,٤-	أذربيجان	١٩٩١	٠,٤-	٨٧,٣
	١٩٩٢	٤,٢-	٨,٥		١٩٩٢	٢٨,١-	١ ٣٥٠,٠
	١٩٩٣	٤,٨	١,٤		١٩٩٣	١٣,٣-	٢ ٠٠٠,٠
فانواتو	١٩٩١	٣,٥	٦,٥	أرمينيا	١٩٩١	١١,٤-	١٧٥,٠
	١٩٩٢	٠,١-	٤,٢		١٩٩٢	٤٦,٠-	١ ٥٠٠,٠
	١٩٩٣	٢,٠	٢,٥		١٩٩٣	٩,٩-	١ ٥٠٠,٠
كمبوديا	١٩٩١	٧,٦	١٧١,٥	أوزبكستان	١٩٩١	٢,٤-	١٠٦,٠
	١٩٩٢	٧,٠	٩٤,٧		١٩٩٢	١٢,٩-	٥٩٨,٠
	١٩٩٣	٥,٧	١٢٠,٢		١٩٩٣	٣,٥-	٢ ٦٠٠,٠
كيريباتي	١٩٩١	٠,٥	٥,٦	تركمانستان	١٩٩١	٤,٧-	٨٨,٠
	١٩٩٢	٤,٠	٤,٠		١٩٩٢	٥,٣-	٨٣١,٠
	١٩٩٣	٢,٩	٧,٠		١٩٩٣	٧,٨	١ ٥٠٠,٠
ملديف	١٩٩١	٧,٦	١٤,٧	طاجيكستان	١٩٩١	٨,٤-	٨٥,٠
	١٩٩٢	٦,٣	١٦,٨		١٩٩٢	٣١,٠-	٩١٣,٠
	١٩٩٣	٦,٢	٢٠,١		١٩٩٣	٢١,٠-	٢ ٠٠٠,٠
	١٩٩٤	٥,٩	----				
ميانمار[ب]	١٩٩١	١,٠-	٣٢,٣	قيرغيزستان	١٩٩١	٥,٢-	٨٨,٠
	١٩٩٢	٩,٣	٢١,٩		١٩٩٢	١٩,٠-	٩٠٦,٠
	١٩٩٣	٦,٠	٣٠,٣		١٩٩٣	١٧,٤-	١ ٣٠٠,٠
	١٩٩٤	٦,٤	----				
نيبال	١٩٩١	٤,٦	٩,٨	كازاخستان	١٩٩١	١٠,٣-	٩٠,٩
	١٩٩٢	٢,١	٢١,٠		١٩٩٢	١٤,٢-	١ ٥١٣,٢
	١٩٩٣	٢,٩	٨,٩		١٩٩٣	١٢,٨-	٢ ٢٦٥,٠
	١٩٩٤	٧,٨	٩,١				
جنوب آسيا				فييت نام	١٩٩١	٦,٠	٦٧,٠
					١٩٩٢	٨,٦	١٧,٥
					١٩٩٣	٨,١	٥,٢
					١٩٩٤	٨,٩	١٢,٠
باكستان	١٩٩١	٥,٦	١٢,٧	ماليزيا	١٩٩١	٨,٧	٤,٤
	١٩٩٢	٧,٧	٩,٦		١٩٩٢	٧,٨	٤,٧
	١٩٩٣	٢,٣	٩,٣		١٩٩٣	٨,٥	٣,٦
	١٩٩٤	٤,٠	١١,٢		١٩٩٤	٨,٤	٤,٠
جمهورية إيران الإسلامية	١٩٩١	١٠,٩	٢٠,٧				
	١٩٩٢	٥,٥	٢٤,٤				
	١٩٩٣	٥,٠	٢٢,٩				
	١٩٩٤	٤,٩	----	شرق آسيا			
سري لانكا	١٩٩١	٤,٨	١٢,٢	جمهورية كوريا	١٩٩١	٩,١	٩,٣
	١٩٩٢	٤,٤	١١,٤		١٩٩٢	٥,١	٦,٢
	١٩٩٣	٦,٩	١١,٧		١٩٩٣	٥,٥	٤,٨
	١٩٩٤	٥,٩	١٠,٠		١٩٩٤	٨,٦	٥,٦
الهند	١٩٩١	١,٢	١٣,٥	الصين	١٩٩١	٨,٢	٣,٠
	١٩٩٢	٤,٠	٩,٦		١٩٩٢	١٣,٠	٥,٤
	١٩٩٣	٣,٨	٧,٥		١٩٩٣	١٣,٤	١٣,٠
	١٩٩٤	٥,٤	١٠,٠		١٩٩٤	١١,٨	٢١,٠
جنوب شرقي آسيا				منغوليا	١٩٩١	٩,٩-	١٢٠,١
					١٩٩٢	٧,٦-	٣٢١,١
					١٩٩٣	١,٣-	٢٠٠,٠
					١٩٩٤	٢,٥	----

		الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم[أ]			الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم[أ]
اندونيسيا	١٩٩١	٦,٩	٩,٢	هونغ كونغ	١٩٩١	٤,١	١٢,٠
	١٩٩٢	٦,٤	٧,٥		١٩٩٢	٥,٣	٩,٣
	١٩٩٣	٦,٥	٩,٧		١٩٩٣	٥,٦	٨,٥
	١٩٩٤	٦,٦	٩,٢		١٩٩٤	٥,٤	٨,٣
بروني دار السلام	١٩٩١	٣,٦	١,٦				
	١٩٩٢	١,٠-	١,٣				
	١٩٩٣	٤,٠-	٤,٣	البلدان المتقدمة النمو			
تايلند	١٩٩١	٨,١	٥,٧	استراليا	١٩٩١	١,٣-	٣,٢
	١٩٩٢	٧,٦	٤,٢		١٩٩٢	٢,٥	١,٠
	١٩٩٣	٨,١	٣,٥		١٩٩٣	٣,٥	١,٨
	١٩٩٤	٨,٣	٥,٠		١٩٩٤	٤,٧	٢,٠
سنغافورة	١٩٩١	٦,٧	٣,٤	نيوزيلندا	١٩٩١	٢,١-	٢,٦
	١٩٩٢	٦,٠	٢,٣		١٩٩٢	٠,٢-	١,٠
	١٩٩٣	٩,٩	٢,٤		١٩٩٣	٤,١	١,٤
	١٩٩٤	٩,٨	٤,٠		١٩٩٤	٣,٨	١,٥
الفلبين	١٩٩١	٠,٤-	١٨,٧	اليابان	١٩٩١	٤,١	٣,٣
	١٩٩٢	٠,٦	٨,٩		١٩٩٢	١,٣	١,٧
	١٩٩٣	٢,٠	٧,٦		١٩٩٣	٠,٠	١,٢
	١٩٩٤	٤,٥	٩,٠		١٩٩٤	١,٣	٠,٨

المصادر: **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استنادا إلى صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، المجلد السابع والأربعون، العددان ١٠ و ١٢ (تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)؛ مصرف التنمية الآسيوي** Key Indicators of Developing Asian and Pacific Countries, 1994 (Oxford University Press, 1994) and Asian Development Outlook 1994 (Oxford University Press, 1994); **واللجنة الاقتصادية لأوروبا، دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا ١٩٩٣-١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع** E.94.II.E.1)؛ The Economist Intelligence Unit, Georgia, Armenia, Azerbaijan, Kazakhstan, Central Asian Republics, 4th quarter 1994 (London, Business International Limited, 1994); **الأمم المتحدة، التوقعات العالمية على أساس مشروع لينك، أعداد مختلفة؛ صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛** The World Bank World Tables 1994 (Johns Hopkins University Press 1994) ؛ **منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي** OECD Economic Outlook **العدد ٥٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)؛ الفصلان الثالث والرابع ١٩٩٤ و** The Econmist Intelligence Unit Country Report: Australia Country Report: New Zeeland، **الفصلان الثالث والرابع ١٩٩٤ ومصادر وطنية.**

ملاحظة: **بيانات عام ١٩٩٤ تقديرية.**

(أ) **تشير إلى تغيرات في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.**

(ب) **الناتج المحلي الإجمالي محسوبا بأسعار الانتاج لعام ١٩٨٥/١٩٨٦.**

(ج) **الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج المادي الصافي.**

١٧ - ولقد نتج عن تسارع عجلة النمو بصورة كبيرة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال، إلى جانب التحسين الطفيف الذي طرأ على بنغلاديش وميانمار، أن تحسن متوسط معدل النمو في أقل البلدان نموا في عام ١٩٩٤. ولقد شرعت هذه البلدان في تطبيق إصلاحات تتعلق بالسياسة والمؤسسات في السنوات الأخيرة من أجل التعجيل بتعبئة الموارد المحلية، وتنويع الصادرات وإنجاز تغيرات هيكلية أخرى. وستكون آفاق إدامة الزخم التي كانت بادية في ١٩٩٤، رهنا إلى حد كبير بنجاح تنفيذ هذه الإصلاحات واستمرار الدعم الدولي.

١٨ - ولقد أعطى معدل النمو المرتفع غير المعتاد البالغ ١٤,٤ في المائة في بابوا غينيا الجديدة، ذات الاقتصاد الأهم في تلك المنطقة دون الإقليمية دفعة لمتوسط معدل النمو في اقتصادات جزر المحيط الهادئ فوصلت به إلى ١٠,٥ في المائة في عام ١٩٩٣. ولم تتوفر بعد أرقام عام ١٩٩٤ فيما يتعلق بكثير من البلدان، غير أنه لا بد أن يبلغ متوسط معدل النمو أدنى مما كان عليه بسبب انخفاض معدل النمو في بابوا غينيا الجديدة انخفاضا كبيرا. إلا أن الآفاق تحسنت بالنسبة لهذه البلدان في عام ١٩٩٤، مع انتعاش أسعار السلع الأولية التي لا تزال تعتمد عليها اعتمادا قويا للحصول على حصائل القطع الأجنبي. وستظل أسعار تصدير السلع الأولية، فضلا عن استمرار الوصول إلى المصادر الخارجية التي تمول برامج التنمية في جانب كبير فيها، العناصر الرئيسية المحددة لآفاقها البعيدة المدى.

١٩ - ولا تزال جمهوريات آسيا الوسطى تجهد لوقف التضخم المفرط وانخفاض الناتج. وبالرغم من الصدمة الناتجة عن تجارب هذه البلدان المتعلقة بالانخفاض الشديد في الدخل الفردي الحقيقي، مما له مغزاه أنها ثابرت على مساعيها من أجل تحقيق إصلاحات واسعة النطاق. ولقد حدث في بعض هذه البلدان أن خفت حدة تناقص انتاجها في عام ١٩٩٤، ويتوقع أن تحقق نموا إيجابيا بحلول نهاية عام ١٩٩٥.

٢٠ - وكما هو مبين أعلاه، شهدت البلدان الواقعة في منطقة جنوب آسيا دون الإقليمية (أي جمهورية إيران الإسلامية، وباكستان وسري لانكا والهند)، باستثناء أقل البلدان نموا، ارتفاعا في متوسط معدل نموها مقداره نقطة كاملة في المائة في عام ١٩٩٤. ويُعزى ذلك في جانب كبير منه إلى تسارع عجلة النمو في الهند وباكستان. ويمكن توقع استمرار هذا التسارع في النمو في البلدين خلال السنتين القادمتين، ما لم تحدث انتكاسات غير منتظرة.

٢١ - ولقد سجلت اقتصادات جنوب شرقي آسيا (اندونيسيا وسنغافورة والفلبين وفييت نام وماليزيا) متوسط معدل نمو قدره ٧,٥ في المائة في عام ١٩٩٤ مقابل ٧,٢ في عام ١٩٩٣. وكان أهم التطورات في مجموعة البلدان الفرعية هذه، الانتعاش القوي الذي شهدته الفلبين. وتشير الاسقاطات الحالية إلى أن معظم هذه البلدان سيحافظ على معدلات نموه لعام ١٩٩٤، أو حتى سيحسنها خلال السنتين القادمتين.

٢٢ - وفي شرق آسيا، قدر متوسط معدل نمو اقتصادات كل من الصين وجمهورية كوريا وهونغ كونغ بـ ٩,٨ في المائة في عام ١٩٩٤، مقابل ٩,٧ في عام ١٩٩٣. ومن بين بلدان هذه المجموعة الفرعية، حدثت

في جمهورية كوريا طفرة نمو كبيرة، فيما سجلت الصين انخفاضا بواقع ١,٦ في المائة في معدل نموها، تحت تأثير مجموعة متنوعة من التدابير المتعلقة بالسياسة المنفذة منذ عام ١٩٩٣ لكبح التضخم. وتبقى الآفاق مشرقة خلال السنتين القادمتين بالنسبة لهذه الاقتصادات. ويرجح أن تحافظ هونغ كونغ على معدل نموها الحالي، في حين يرجح أن تسجل جمهورية كوريا تباطؤا طفيفا بالمقارنة مع معدل النمو المرتفع جدا الذي حققته في عام ١٩٩٤. ومن المنتظر كذلك أن تسفر مواصلة تعزيز تدابير مكافحة التضخم المتخذة في الصين عن تباطؤ في معدل النمو يتراوح بين نقطة ونقطتين في المائة. وفي عام ١٩٩٤، يتوقع تحقيق نمو اقتصادي بمعدل ٢,٥ في المائة في اقتصاد منغوليا، التي تواجه إلى جانب اقتصادات أخرى كثيرة تمر بمرحلة انتقال، تقلصا حادا في الناتج منذ عام ١٩٩١، مما يستحق التنوية بوصفه انجازا ملحوظا.

ثالثا - التجارة الدولية وميزان المدفوعات

٢٣ - على ضوء ما طرأ على البيئة التجارية العالمية من تغيرات أرهص بها خروج منظمة التجارة العالمية إلى حيز الوجود، والتحرك المستمر صوب تشكيل تجمعات إقليمية ودون إقليمية شتى، شرعت البلدان النامية في المنطقة في تنفيذ طائفة عريضة من الإصلاحات في مجال السياسات العامة كيما تتمكن من التكيف مع أوضاع التنافس الجديدة والمستجدة. وقد شكل إصلاح السياسات والمؤسسات والأدوات المؤثرة على التجارة محور تلك السياسات. وكان خفض التعريفات وتخفيف القيود أو الضوابط أو الحواجز غير التعريفية أو إزالتها، وتحرير نظم الصرف الأجنبي، وإجراء تعديلات في أسعار صرف العملات، من العناصر الرئيسية في ما اضطلعت به بلدان المنطقة في السنوات الأخيرة من إصلاحات في مجال التجارة الخارجية.

٢٤ - وقد شهد أيضا عام ١٩٩٤ تطورات هامة فيما يتعلق بإرساء ترتيبات تجارية إقليمية ودون إقليمية داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ تحت رعاية منظمات مثل مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وبوجه عام يستمد التحرك صوب إرساء ترتيبات تجارية إقليمية ودون إقليمية بواعثه من إدراك ما تتسم به التجارة الداخلية على الصعيد الإقليمي من أهمية متزايدة. فالجهود الرامية إلى تحرير التجارة فيما بين البلدان المنتمية إلى منظمات بعينها يمكن إكمالها بجهود مواكبة لها تستهدف إقامة روابط أوثق فيما بينها بحيث تعزز إمكانات التوسع في التجارة والاستثمار على الصعيد الإقليمي، بشكل أوفى.

٢٥ - وباستثناء أقل البلدان نموا، أي اقتصادات جزر المحيط الهادئ والاقتصادات المستضعفة المارة بمرحلة انتقالية، ظلت تجارة صادرات وواردات اقتصادات سائر البلدان النامية بالمنطقة مزدهرة في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. كما أن آفاق عام ١٩٩٥ تبدو بالمثل طيبة أو أفضل حالا الأمر الذي يؤيده تعزز الانتعاش الاقتصادي في البلدان الصناعية ورجحان احتمال قيام نظام تجاري أكثر شفافية وأكثر استنادا إلى القواعد، تحت رعاية منظمة التجارة العالمية، والتوقعات بحدوث نمو قوي في التجارة على الصعيد الإقليمي داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي الوقت نفسه تعكف معظم البلدان، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان

النامية الجزرية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، على تنفيذ الإصلاحات وسياسات التحرير المحلية كيما يتسنى لها الاستفادة من الفرص المتاحة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

٢٦ - وفي السنة الماضية، عززت أقل البلدان نموا بقدر أكبر إصلاحاتها في مجال السياسات العامة المتعلقة بالتجارة. وقد جنحت تلك البلدان بوجه عام إلى تخفيف القيود على الصرف الأجنبي لتسمح بانعكاس أسعار السوق في أسعار صرف عملاتها الوطنية، ولخفض الرسوم على الواردات؛ والاستعاضة عن نظم التحصيص الصارمة بنظم تعريفية أكثر شفافية. كما واصلت أقل البلدان نموا جهودها الرامية إلى تنويع صادراتها. وقد استطاعت بنغلاديش، على سبيل المثال، أن تجري تغييرا كبيرا في تكوين صادراتها، بما أحرزته من نجاح في مجال الصادرات من الملابس الجاهزة والأسماك وأنواع الأربيان (الجمبري) المجمدة.

٢٧ - ومن المرجح أن يؤدي الانتعاش الاقتصادي المتواصل في البلدان الصناعية وما يقترن به من انتعاش في أسعار السلع الأساسية إلى تعزيز حصائل الصادرات لدى العديد من أقل البلدان نموا واقتصادات جزر المحيط الهادئ، على الأقل في المدى القصير. كما أن فتح أسواق تحت رعاية منظمة التجارة العالمية قد يجلب لتلك البلدان مكاسب أطول أجلا، رغم أن قيمة بعض ما حصلت عليه من امتيازات خاصة، مثل الامتيازات التي نالتها بموجب اتفاقية لومي، قد تتآكل في الوقت نفسه.

٢٨ - ولا تزال التجارة الخارجية لجمهوريات آسيا الوسطى موجهة إلى حد كبير نحو بلدان رابطة الدول المستقلة وإن كان التبادل التجاري مع البلدان غير الأعضاء في تلك الرابطة يزداد أهمية. ورغم إدخال العملات الوطنية في جمهوريات آسيا الوسطى، لا توجد بعد أي آلية مدفوعات تعمل بفعالية، لا سيما في مجال التبادل التجاري مع بلدان الرابطة المذكورة. وقد أسفر هذا عن نشوء صيغة ثنائية أساسا للتبادل التجاري الذي اتخذ في بعض الأحيان شكل صفقات مقايضة. وقد شهدت جمهوريات آسيا الوسطى، في مجموعها، انخفاضا في حصائل التصدير في عام ١٩٩٣ ناهز ١٤ في المائة، في حين زادت الواردات بنسبة تفوق بالكاد ٢ في المائة. وباستثناء قيرغيزستان وطاجيكستان، شهدت سائر الجمهوريات انخفاضا حادا في إيرادات الصادرات.

٢٩ - أما بلدان جنوب آسيا فقد شهدت، بوجه عام، زيادة في حجم التبادل التجاري وتدفقات رأس المال إلى الداخل على إثر إصلاحات القطاع الخارجي. غير أن معدلات الأداء القطرية لم تكن متساوية في عام ١٩٩٤. ولكن في معظم الحالات، سجلت الصادرات وكذلك الواردات نموا موجبا ومن المتوقع أن ينخفض العجز في الحساب الجاري في معظم بلدان جنوب آسيا مما يعزى غالبا إلى انخفاض الواردات، وقد طرأت بعض التغيرات على هيكل الصادرات. وبوجه عام قل الاعتماد على أصناف التصدير التقليدية باعتبارها من المصادر الرئيسية المدرة للعملة الأجنبية، وذلك نتيجة لتنويع الصادرات.

٣٠ - ورغم تحرير نظم الرقابة على الصرف إلى حد كبير، كانت أسعار الصرف في غالبية بلدان جنوب آسيا مستقرة نوعا ما، داعمة بذلك ثقة واضعي السياسات في المضي قدما في الإصلاح في ذلك الاتجاه.

وقد أفضت سياسات وحوافز الاستثمار بعد تحريرها إلى مقادير ضخمة من التدفقات الرأسمالية غير المنشئة للديون إلى بعض البلدان.

٣١ - ويرتبط الأداء الاقتصادي القوي لجميع الاقتصادات في جنوب شرق آسيا، ارتباطا مباشرا، بالأداء الرائع لقطاعات التصدير لديها. وقد تجاوز معدل نمو صادرات تلك الاقتصادات في عام ١٩٩٤ ما كان عليه في عام ١٩٩٣. وتصدرت المصنوعات صادرات جميع تلك الاقتصادات، باستثناء فييت نام، حيث ما زالت الصادرات من السلع الأساسية الأولية تحتل الصدارة. أما ارتفاع معدل نمو الواردات الذي تجاوز ١٠ في المائة في عام ١٩٩٤ في جميع بلدان جنوب شرق آسيا، فيرجع في جانب منه إلى ارتفاع معدلات نمو الصادرات. وفي عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، سجلت اندونيسيا وماليزيا فائضا في حسابات تجارة البضائع، في حين منيت سائر اقتصادات جنوب شرق آسيا بعجز في هذا الصدد. وكانت سنغافورة هي البلد الوحيد في تلك المجموعة الذي حقق فائضا في حساب السلع والخدمات وتحويلات الدخل. ومن ناحية أخرى، واجهت كل من تايلند والفلبين وفييت نام في عام ١٩٩٣، في مجالات السلع والخدمات والدخل، عجزا كبيرا في ميزان مدفوعاتها يعادل زهاء ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن التدفقات الكبيرة من رؤوس الأموال على كل تلك البلدان قد أبقت في السنوات الأخيرة على ما تحقق من فائض في ميزان مدفوعاتها عموما.

٣٢ - وقد أسهم الانتعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو، وما حققته التجارة الداخلية على الصعيد الإقليمي من نمو قوي، في حفز نمو اقتصادات شرق آسيا. ذلك أن اقتصادات المنطقة دون الإقليمية استفادت من التنويع المطرد لصادراتها، حيث تحولت من سلع استهلاكية كثيفة العمالة إلى معدات الكترونية وسلع استهلاكية معمرة كثيفة رأس المال والمهارات لقيت طلبا متواصلا على الصعيد العالمي.

٣٣ - وكان للنمو الاقتصادي القوي الذي حققته الصين وتوسعها في روابطها الاقتصادية في آسيا أثره في تعزيز صادرات بلدان منطقة آسيا دون الإقليمية اليها. والواقع أن الاستثمار المباشر في الصين من جانب الاقتصادات الأخرى في شرق آسيا حقق طفرة في عام ١٩٩٤ وأسهم في توسيع نطاق صادرات تلك الاقتصادات من السلع الرأسمالية والمدخلات المصنعة والسلع المعمرة الاستهلاكية إلى الصين. وقد قامت الصين مؤخرا، كجزء من إصلاحاتها في مجال السياسة التجارية، بتخفيض المعدلات التعريفية، وإزالة الكثير من الحواجز غير التعريفية، وبإفساح المجال لعملتها كي تصبح عملة قابلة للتحويل. وأفضت تلك التدابير إلى حدوث طفرة قوية في الواردات، أتت حصة متعاظمة منها من الاقتصادات الأخرى في شرق وجنوب شرق آسيا.

رابعا - إصلاح القطاع المالي وتحريره

٣٤ - عكفت معظم البلدان النامية في المنطقة، في إطار إصلاحاتها الاقتصادية الواسعة النطاق، على إجراء إصلاحات في القطاع المالي لفترة تناهز عقد من الزمان. وقبل الإصلاحات، كان القطاع المالي في معظم البلدان خاضعا بشدة لسيطرة الحكومة التي كانت تتولى أيضا تنظيمه. ففي العديد من البلدان، أنشئت مصارف في إطار القطاع العام أو أُممت المصارف التجارية الخاصة. وقد وضعت الحكومات البرامج الائتمانية وإدارتها، وتحكمت في أسعار الفائدة، وحدت من فرص حصول مواطنيها على العملات الأجنبية، وقيدت إمكانية حصول الأجانب عليها وتثبتت أسعار الصرف. أما بواعث هذه الإجراءات فقد تعددت واختلفت باختلاف مراحل تطور الاقتصاد. وحيث أن معظم البلدان اعتمدت استراتيجية إنمائية مدرجة في الخطط، فقد وضعت سياساتها المالية بحيث تلبي احتياجات القطاعات ذات الأولوية المحددة في خطط التنمية. واستخدمت أيضا السياسة المالية لتحقيق أهداف توزيعية عن طريق منح إئتمانات مدعومة للشرائح الضعيفة من المجتمع وإنشاء مؤسسات تمويلية في الأجزاء النائية من البلد. كما أن حالات العجز المالي الكبير في بعض البلدان اقتضت مزيدا من الرقابة الحكومية على القطاع المالي.

٣٥ - بيد أن السياسة المالية الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف المتنوعة خلقت العديد من التشوهات وأوجه القصور. وفضلا عن ذلك غدت مشكلة الديون المعدومة والقروض عديمة الأداء مشكلة خطيرة تهدد ملاءة العديد من المؤسسات المالية. ومن هنا كان الضغط من أجل الإصلاحات وإجراءات التحرير، التي عززها عدد من الاعتبارات الأخرى. ومن بين تلك الإصلاحات كان التغيير في النموذج الإنمائي بحيث يسند إلى القطاع الخاص وقوى السوق دور أكبر في الإدارة الاقتصادية. وبالاضافة إلى ذلك، استلزمت التغييرات الجوهرية التي تشهدها البيئة الخارجية المؤثرة على كل من القطاعين العقاري والمالي إضفاء مزيد من الفعالية على القطاع المالي كيما يتسنى للبلدان النجاح في التنافس في السوق الدولية. ومن ثم، فمع نمو اقتصادات المنطقة وازديادها تنوعا، تغيرت احتياجاتها المالية. ولمست بقوة الحاجة إلى إصلاح القطاع المالي، واعتبر إلغاء الضوابط عنصرا أساسيا في عملية إنشاء مؤسسات واسواق وأدوات وخدمات مالية جديدة.

٣٦ - ويمكن تجميع مختلف عناصر الإصلاحات التي أدخلت ونفذت في بلدان المنطقة، في مجالات رئيسية عدة، هي: تقليل الحواجز أمام قيد المصارف والمؤسسات المالية الأخرى؛ ورفع الضوابط التنظيمية عن أسعار الفائدة وإجراء تخفيضات في برامج الائتمانات الموجهة أو إلغائها؛ وتشجيع الأسواق المالية الجديدة؛ وتحرير القطاع المالي الخارجي.

٣٧ - وقد انصبت الاصلاحات الهيكلية المضطلع بها في القطاع المصرفي على تحويل المصارف المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، وتقليل الحواجز أمام قيد كل من المصارف الخاصة المحلية والأجنبية، وتحرير الأنشطة التي يمكن للمصارف الاضطلاع بها، والقيام في الوقت نفسه بتحسين النظم التحوطية بالمؤسسات المالية. أما الغرض من هذه الإصلاحات فكان زيادة التنافس في القطاع المالي على توفير الخدمات للعملاء،

وتحسين نظام المدفوعات وتشجيع الإدخار من خلال النظام المصرفي. وثمة عنصر رئيسي آخر من عناصر الإصلاح في معظم البلدان النامية بالمنطقة، ألا وهو رفع الضوابط التنظيمية بالتدريج عن أسعار الفائدة وتقليص برامج الائتمان الموجه مع تقريب أسعار الفائدة على القروض التساهلية من أسعار الفائدة في السوق. وقد اتبعت معظم بلدان المنطقة سياسة تنحو إلى التدرج الحذر في رفع القيود عن أسعار الفائدة.

٣٨ - ومن المتوقع أن يكون لهذه الإصلاحات تأثير إيجابي على حجم المدخرات المحلية أو شكلها. ورغم إنه من المسلم به أن تعبئة المدخرات من خلال النظام المصرفي لا ترتبط بأسعار الفائدة فحسب، بل وأيضا بعدد من المتغيرات الأخرى، فإن أي سعر فائدة حقيقي موجب يعتبر أداة هامة من أدوات السياسة العامة. وفي هذا الصدد، تشير البيانات المتاحة إلى أن سعر الفائدة الحقيقي المحدد للمودعين، والذي ظل، تقريبا، سالبا طوال عام ١٩٨٠، أصبح، بحلول منتصف الثمانينات موجبا فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة جدا. وقد استمرت تلك الأسعار الموجبة حتى التسعينات، ولكن التعديلات في الأسعار الإسمية لم تساير فيما يبدو معدلات التضخم. والواقع أن المدخرات المحلية الإجمالية والوفورات المالية زادت كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في معظم بلدان المنطقة في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٣.

٣٩ - ومن المتوقع أن يعزز التحرير المالي كفاءة عمليات القطاع المصرفي، بتعزيزه للمنافسة. وأحد مقاييس كفاءة العمليات هو الفرق (أو حد التوسيط) بين أسعار الفائدة في حالتي الإيداع والإقراض. وهامش التوسيط تؤثر فيه عوامل عدة، من بينها، نفقات تشغيل المصارف، والاحتياجات من الاحتياطي القانوني، ومعدلات التضخم، والأهمية النسبية للقروض المعدومة في حافظة المؤسسة. وهناك اتجاه في عدد من البلدان إلى العمل على اتساع المدى بين أسعار الفائدة على القروض وأسعار الفائدة على الودائع على الأقل في بعض السنوات الأولى اللاحقة للتحرير. بيد أن ثمة دلائل على أن هوامش التوسيط بدأت تقل في بعض البلدان.

٤٠ - وقد أسهم النمو الاقتصادي السريع، فضلا عن التحرير المالي، في سرعة تنمية بعض المؤسسات والأسواق المالية الأخرى. فالمؤسسات، التي من قبيل شركات التأجير، وشركات التأمين، وشركات الأوراق المالية، وصناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الاستثمار المشتركة، تمثل شرائح سريعة النمو في النظام المالي بمعظم البلدان، رغم أن حصتها من السوق ظلت صغيرة نسبيا. وكانت هناك أيضا نقلة كبيرة إذ تحولت المؤسسات من الإقراض إلى تمويل أسهم الملكية أو تمويل السندات. ونتيجة لذلك، أبدت أسواق الأوراق المالية في العديد من البلدان الآسيوية نشاطا، وفاق نموها بدرجة كبيرة، من حيث تكوين رأس المال ومعدل الدوران والعائدات، ما سجلته أسواق العالم الراسخة الأقدم منها عهدا. وكان إنشاء وكالة وحيدة مسؤولة عن تنمية سوق الرأسمال وتنظيمها خطوة مشهودة أقدمت عليها بلدان عديدة لإقامة أسواقها المختصة بالأوراق المالية على أساس سليم. كما تنمو أسواق سندات المديونية الخاصة، بينما لا تزال أسواق سندات الشركات في مراحل نموها الأولى في عديد من بلدان المنطقة. وقد أدى هذا إلى إنشاء وكالات مستقلة في بعض البلدان، لتقدير درجة ملاءة سندات الشركات.

٤١ - وقد اشتملت سياسات التحرير المالي الخارجي على إلغاء الضوابط المفروضة على معاملات النقد الأجنبي في الحساب الجاري، مما أضفى مرونة على أسعار الصرف وأزال القيود المفروضة على التدفقات الرأسمالية أو خفف منها. واشتمل تحرير حسابات رؤوس الأموال على السماح للمصارف والمشاريع الاقتصادية باقتراض العملات الأجنبية من مصادر لا إقليمية وفتح مؤسسات وصكوك السوق المالية المحلية أمام الاشتراك الأجنبي، والسماح للمؤسسات المحلية بإنشاء فروع أو مؤسسات تابعة لها في الخارج.

٤٢ - وكان من النتائج المؤاتية التي أسفر عنها الانفتاح النسبي للقطاع المالي تسارع التدفقات الرأسمالية الخاصة الأجنبية، بحيث أصبحت البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أكبر متلق للتدفقات الرأسمالية الخاصة بين جميع البلدان النامية في العالم أجمع. وفي الوقت ذاته، جعلت هذه التدفقات الرأسمالية من إدارة القطاع المالي والسياسة النقدية مهمة شاقة.

٤٣ - وتظهر تجارب البلدان التي قامت بإصلاحات مالية أن بيئة الاقتصاد الكلي المستقرة شرط أساسي مسبق لنجاح هذه الإصلاحات، نظرا لأن الإصلاحات التي تجري في اقتصاد كلي غير مستقر يمكن أن تزيد من عدم الاستقرار. إذ يمكن أن تؤدي معدلات التضخم المرتفعة المتغيرة إلى زيادة معدلات الفائدة، لا سيما معدلات الفائدة الفعلية، لتبلغ حدا كبيرا، كما يمكن أن تؤدي إلى عدم استقرارها. وهذا يمكن أن يثبط همم المدخرين ويفضي إلى إفلاس المؤسسات الاقتصادية والمالية. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن تؤدي أسعار الفائدة التي رفعت عنها الضوابط التنظيمية متى اقترنت بسعر صرف مرن، إلى تدفقات مالية بالغة التقلب.

٤٤ - اضطلعت معظم الاقتصادات السريعة النمو في آسيا بإصلاحات ضريبية وإصلاحات في قطاع العقارات قبل أن تضطلع بإصلاحات في القطاع المالي. وفي إطار برامج التكيف الهيكلي، اضطلعت بعض البلدان في المنطقة ولا سيما في جنوب آسيا بإصلاحات تجارية، وضريبية وغيرها من الإصلاحات في نفس الوقت تقريبا. ويعتمد النهج المناسب فيما يتعلق بمتابعة الإصلاحات إلى حد كبير على النظام السياسي، والهيكل الاقتصادي والقدرة الإدارية لكل بلد. بيد أن هناك افتراضا عاما بأنه ينبغي أولا إصلاح قطاع العقارات كيما يمكن أن يعبر عن الإشارات السعرية المناسبة. فعندما تشوه الأسعار بسبب ضوابط الحماية أو ضوابط الأسعار، يمكن أن يكون للإصلاحات المالية أثر محدود على التخصيص الفعال للموارد، وهو هدف من أهدافها الرئيسية. ويمكن، فيما يبدو، في إطار سلسلة الإصلاحات المالية، الاضطلاع بمعظم الإصلاحات في وقت واحد باستثناء أن الإصلاحات المالية قد يجب أن تسبق تخفيف الضوابط المفروضة على التدفقات الرأسمالية الدولية، لأنه عندما تجرى السيطرة على معدلات الفائدة المحلية ويتحقق انخفاضها، فإن إصلاحات الحسابات الرأسمالية يمكن أن تؤدي إلى تدفقات مالية هائلة إلى الخارج.

٤٥ - ونظرا لأن عملية الإصلاح في القطاع المالي في البلدان الآسيوية قد تستمر، فقد تحولت بؤرة الاهتمام إلى المشاكل المتصلة بتعزيز الإصلاحات ونتائج الإصلاحات. ورغما عن عدم قيام أي بلد في العالم بإلغاء الضوابط التنظيمية إلغاء تاما، فمن المهم التمييز بين التدخلات الحكومية التي تؤدي إلى عدم الكفاءة

وسوء تخصيص الموارد وتلك المصممة لتصحيح إخفاقات السوق والإشراف عليها وممارسة الرقابة الحكيمة لتصحيحها ومن ثم الحفاظ على استقرار شامل. ويمكن للحكومات بل يجب عليها أن تضطلع بدور هام في الحفاظ على الثقة العامة في المؤسسات والصكوك المالية؛ ولا يمكن تحقيق هذا بدون نظم حكيمة مناسبة تنفذها الحكومات تنفيذا فعالا.

٤٦ - وإحدى النتائج المترتبة على نظام يستند على السوق استنادا أوسع هي زيادة التعرض لأشكال متنوعة من عدم الاستقرار. فأولا، تتعرض المؤسسات المالية بصفة مستمرة لخطر الإفلاس. ويمكن أن تؤدي الشروط الأسهل الجديدة لدخول المؤسسات المالية في عملية التحرير إلى انتشار المؤسسات المالية، التي قد لا تتوفر للكثير منها الموارد، أو التجارب أو الاختصاصات اللازمة للعمل على أساس تأميني سليم أو التي لا تكون قادرة على الاضطلاع، بشكل مرض، بمهام تقييم المخاطر من أجل تقديم القروض. وقد تكدس هذه المؤسسات حوافظ غير متوازنة للأصول والخصوم، بما في ذلك مجموعة من القروض الراكدة التي لا يمكن دعمها. ولذا فقد تتعرض هذه المؤسسات لخطر الانهيار.

٤٧ - ثانيا، تتاح للمشاريع مجموعة أوسع من الفرص لجمع التمويل اللازم، وإن كانت هذه الفرص تتسم بمزيد من عدم الاستقرار في تكاليفها. فأسعار الفائدة على القروض، وقيمة الأسهم الصادرة والقيمة الأسمية للسندات ستكون متغيرة، بشكل يتعذر معه السيطرة عليها. ويتطلب هذا منها أن تكون أكثر يقظة في اتخاذها لقراراتها المتعلقة بكمية التمويل الاستثماري الذي يمكن جمعه والأسواق التي يمكن اللجوء إليها. وهو يزيد أيضا من احتمالات إفلاسها لأسباب تتصل بالتقييمات الحكومية لربحيتها. مما يزيد بدوره من احتياجها لنظم حسابية جيدة وللقدرة على تقديم معلومات كافية لاقناع المستثمرين ببيع ديونهم أو الإبقاء عليها.

٤٨ - ثالثا، أن أسواق رأس المال نفسها يمكن أن تكون مصدرا لعدم الاستقرار. فأسواق الأسهم معروفة جيدا بالازدهار والأفول لأسباب لا تتصل بأساسيات السوق. وهذه الحركات كثيرا ما تتسبب فيها المضاربات، والاتجار الداخلي في سوق الأوراق المالية والاحتيال. وهي تؤدي إلى خسائر غير متوقعة للمشاركين في السوق وتخلق أزمة ثقة تؤدي إلى تخفيض التجارة. لذا فإن نجاح أي سوق رأسمالي يتحدد بمدى كفاءة أحكامه الإشرافية ونظامه الرقابي.

٤٩ - وأحد التحديات الناجمة عن تحرير القطاع المالي وإلغاء ضوابطه التنظيمية هو كيفية التغلب على الاندماج المتزايد في النظام المالي العالمي وعلى الترابط المتزايد في النظام نفسه. فمثلا، أصبحت الفوارق في معدلات الفائدة الحقيقية بين البلدان عاملا حاسما في تحديد توجيه الاستثمارات القصيرة الأجل، كما أن التغييرات في هذه الفوارق بين الأسواق المحلية والأجنبية قد تتسبب في تحركات ضخمة للأموال، مع ما يترتب على ذلك من آثار مزعزعة للاستقرار على أسعار الصرف وعرض النقود المحلية، ومن ثم على الأسعار، جاعلة تنفيذ السياسة النقدية مهمة صعبة. ويبدو أن الحكومات يمكن أن تؤثر على أسعار الصرف أو معدلات التضخم/أسعار الفائدة.

٥٠ - وقد عانت بلدان عديدة في المنطقة من تقلبات اعترت التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل سببتها التغييرات المحلية أو الخارجية التي دفعت البنوك المركزية إلى التدخل سعيا إلى تحييد آثارها المزعزعة للاستقرار. وقد اشتملت هذه التدخلات على إصدار سندات وعلى فرض شروط مرتفعة لاحتياطي الخصوم الأجنبية، الأمر الذي انطوى، في بعض الأحيان، على تكاليف غير متوقعة للبنوك المركزية.

٥١ - وبناء عليه فإن إصلاحات القطاع المالي وكذلك إصلاحات القطاع التجاري تدفع البلدان إلى تعلم كيفية العمل في نظام عالمي. وحرية هذه البلدان في اتخاذ قرارات سياسة مستقلة تصبح مكبلة نظرا لأن الشركات المحلية والأجنبية تستجيب سريعا للإشارات المعطاة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الظروف أو السياسات المتغيرة في اقتصادات العالم الرئيسية يمكن أن تخلق ردود فعل في الاقتصادات الصغيرة بصرف النظر عن سياساتها وأساسياتها الاقتصادية ذاتها. وآثار هذه العولمة على الاقتصادات النامية في المنطقة لم تفهم بعد الفهم الكامل وتستحق المزيد من الاهتمام؛ وهناك نطاق واسع لتعزيز آليات تبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال.

خامسا - الضمان الاجتماعي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٥٢ - ما زال الفقر هو المشكلة الأساسية في المنطقة. وقد خفض النمو الاقتصادي المتواصل وشتى أنواع تدخلات السياسة، إلى حد كبير، من حدوث الفقر في كثير من بلدان المنطقة. بيد أن قطاعات عريضة من السكان في بلدان كثيرة وأعدادا مطلقة كبيرة للغاية من الناس لا تزال فقيرة، وما تزال المنطقة تضم ثلاثة أرباع الفقراء في العالم. ويتجلى الفقر في أشكال كثيرة من الحرمان أصبحت سمات دائمة في حياة الفقراء. وتتمثل الأشكال الرئيسية للحرمان في نقص أو عدم كفاية الأغذية والصحة والتعليم، والإسكان والمرافق الصحية وكذلك في سوء التغذية.

٥٣ - والفقر والحرمان يتولدان أيضا أو يزدادان سوءا بفعل التأثر بمجموعة من الأسباب الناجم بعضها عرضا عن العمليات الاجتماعية - الاقتصادية الحديثة. وفي بعض الحالات، قد يزداد الحرمان سوءا بسبب الاهتمام الجديد بالاعتماد، بقدر أكبر، على قوى السوق في الإدارة الاقتصادية. وقد تطور الضمان الاجتماعي ليصبح إحدى طرق التخفيف من هذا الحرمان.

٥٤ - ويمكن وصف مفهوم الضمان الاجتماعي من ناحية الغايات والوسائل. فالضمان الاجتماعي، حسب تعريف اتفاقيات منظمة العمل الدولية، يمكن تفسيره بأنه يعني الحماية التي يوفرها المجتمع لأعضائه من خلال مجموعة من التدابير العامة، ضد المحن الاقتصادية والاجتماعية التي يتسبب فيها، بشكل أو بآخر، توقف الكسب أو انخفاضه إلى حد كبير بسبب كبر السن، أو ضعف الصحة، أو الوفاة، أو المرض، أو إصابات العمل، أو الوضع أو البطالة. وإلى جانب اعتمادات الرعاية الطبية والدعم المقدم للأسر ذات الأطفال، تسدد

إلى الأشخاص المعنيين الاستحقاقات والتعويضات المحددة قانونا. وكوسيلة لتقديم الاستحقاقات المقصودة، تستخدم أربعة أنواع من التدابير على الأقل، تتضمن قواعد محددة للمساهمات التي يقدمها المشتركون والاستحقاقات التي يحصلون عليها.

٥٥ - والضمان الاجتماعي نظام ضمان مكفول حكوميا وإجباري قانونيا يقدم المساهمات فيه أرباب العمل والموظفون، وقد تدعمه الحكومة. والتشريع قد يمد التغطية الطوعية لتشمل أولئك المستثنين من البرامج الإجبارية. ومبدأ الضمان الاجتماعي يكمن في تقاسم المخاطر والتكاليف المالية. وقد يستخدم هذا المبدأ أيضا في التنظيم غير الرسمي للضمان الاجتماعي. فتتراكم المساهمات في صناديق خاصة، تدفع منها الاستحقاقات وفقا لسجل مساهمات الشخص، عادة بدون تقصي الموارد. وتقدم الاستحقاقات في شكل معاشات أو تعويضات أخرى وفقا لطبيعة حالات الطوارئ المغطاة. والضمان الاجتماعي يمكن أن يغطي على حدة معظم حالات الطوارئ المذكورة أعلاه، مع تسديد الاستحقاقات إلى أولئك المؤمّنين ضد أي منها. ومن ناحية المبدأ، يمكن أن يكون الضمان الاجتماعي شاملا فيغطي جميع حالات الطوارئ لجميع المواطنين في البلد.

٥٦ - والمساعدة الاجتماعية نظام للضمان الاجتماعي يمول من الإيراد العام بدلا من تمويله من مساهمات فردية. وهذه المساعدة يمكن أن تغطي عددا من حالات الطوارئ المذكورة أعلاه، تُعدل فيها الاستحقاقات وفقا لموارد الشخص. وكثيرا ما تصمم لتصل بالإيراد الكلي للشخص إلى مستوى معين من الحد الأدنى. بيد أن الدولة يمكن أن تختار، واختارت بلدان كثيرة، تمويل استحقاقات الضمان الاجتماعي ـ مثل معاشات المسنين والعجزة، والأيتام والأرامل وكذلك الرعاية الطبية ـ من الإيراد العام.

٥٧ - وهناك آلية ضمان اجتماعي ثالثة، معروفة بأنها مسؤولية رب العمل، صممت للحماية من خطر إصابات العمل، وهي تلقي بالمسؤولية القانونية على رب العمل كيما يقدم تعويضا ورعاية طبية فيما يتعلق بإصابات العمل إما مباشرة أو بموجب عقد تأمين. ولذا مُد نطاق مسؤولية رب العمل ليشمل حالات طوارئ مثل المرض والوضع، بما في ذلك اعتمادات الإجازة المرضية وإجازة الوضع مدفوعة الأجر. وقد يضطر أرباب العمل أيضا بمقتضى قوانين العمل إلى منح العمال الحق في مدفوعات الفصل من العمل أو الاستغناء عن الزائد منهم بالفصل وكذلك تقديم رعاية طبية للعمال أنفسهم ولأفراد أسرهم.

٥٨ - وقد أنشأت بلدان كثيرة، وخصوصا في العالم النامي، صناديق ادخار حكومية كوسيلة للادخار الإجباري يدفع إليها الاشتراكات أرباب العمل والعاملون. وهكذا ينشأ صندوق مركزي تقيد فيه الاشتراكات في حسابات منفصلة لكل فرد. وتسدد الأرصدة الدائنة المتراكمة، مع الفائدة المضافة، إلى الفرد في حالة الشيخوخة، أو العجز، أو تسدد، في حالة الوفاة، إلى الورثة.

٥٩ - وقد نمت آليات الضمان الاجتماعي، بشكلها المذكور أعلاه، مع الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة عادة. وتمتد هذه الخدمات الاجتماعية لتشمل مجموعة واسعة من التدابير، مثل تدابير الخدمات

الصحية والرعاية الصحية الوقائية، والوقاية من الحوادث وإعادة التأهيل، والمرافق الخاصة للعجزة والعجائز ورعاية الأطفال.

٦٠ - وتقديم الدولة للخدمات الاجتماعية يستمد مقدماته من التسليم بأن الضمان الاجتماعي بمعناه التقليدي قد يكون لازما، وإن كان ليس كافيا، لاستيفاء احتياجات البلدان النامية التي يشكل فيها الحرمان والضعف الدائمان جزءا لا يتجزأ من حياة الكثيرين. لذا يلزم تفسير الضمان الاجتماعي في البلدان النامية بتوسع. وفي الأجل الطويل، يلزم تسوية متناقضاته من خلال عملية النمو ومن خلال انتهاج سياسات وإجراءات عامة تهدف إلى تسهيل مشاركة السكان على نطاق واسع في عملية التوسع الاقتصادي، وخصوصا عن طريق تعزيز المهارات والتعليم والعمل.

٦١ - ولا تزال الحاجة إلى قيام الحكومة باتخاذ تدابير الضمان الاجتماعي ضخمة. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي السريع، فما زالت المنطقة تضم عددا هائلا من الفقراء. وقد زادت بعض نواحي الضعف لدى السكان مع سرعة التصنيع والتوسع الحضري. ويخلق الاتجاه الديمغرافي المتغير حالة يلزم فيها على عدد متناقص من الراشدين أن يعولوا عددا متعاظما من المعالين، وخصوصا العجائز. وعلاوة على ذلك، فإن دور الأسرة التي ما فتئت أن تكون أهم مصدر تقليدي للإعالة، قد يكون قد ضعف نتيجة لعدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية. كذلك يميل النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة المحسنة إلى تعزيز التوقعات الخاصة بنظم الضمان الاجتماعي.

٦٢ - وتشير الدراسة الاستقصائية المتعلقة بتدابير الضمان الاجتماعي المعمول بها التي تكفلها تشريعات الدول في المنطقة، إلى جانب بعض تشريعات الدعم الأخرى العامة والخاصة، إلى أن الأغلبية العظمى من فقراء المنطقة والسكان الضعفاء يقعون خارج شبكات الضمان الاجتماعي المشرعة رسميا. وكثيرون منهم يقعون كذلك خارج أشكال أخرى من نظم الدعم الحكومي. والقيود المالية، وقيود الهيكل الأساسي والقيود الإدارية التي تقف في سبيل إدراج هؤلاء الناس في نظام شامل للضمان الاجتماعي أو الرعاية قيود هائلة في معظم بلدان المنطقة. ومن المرجح أن تكتسب مسألة توسيع التغطية في نظام للضمان الاجتماعي ناجح إداريا وسليم ماليا أهمية متزايدة في قائمة اهتمامات السياسة العامة.

- - - - -